المحاضرة الحادية عشر : البطالة و الدورات الاقتصادية Unemployment and Business Cycles

- **معنى الاستخدام الكامل :**

يعتبر الاستخدام الكامل Full Employment من أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ، ويقصد بالاستخدام الكامل الحالة التي تكون فيها جميع الموارد الاقتصادية وخاصة القوى العاملة في المجتمع مستغلة استغلالاً تاما ، باستثناء بعض الحالات المتعلقة بالبطالة الاحتكاكية أو الهيكلية ، وبعبارة أخرى هي الحالة التي تنعدم فيها البطالة الدورية بحيث تكون الكمية المعروضة من القوى العاملة مساوية للكمية المطلوبة.

يختلف الاقتصاديون في تحديد معنى الاستخدام الكامل بصورة دقيقة . فيعتقد بعضهم بأنه يمكن وصف اقتصاد معين بحالة الاستخدام الكامل عندما لا تتجاوز نسبة البطالة 3 %من القوة العاملة . في حين يرى البعض الآخر ان نسبة 4 %ربما كانت أكثر واقعية.

وقد يبدو ولأول وهلة بأن الاختلاف بنسبة1%ليس كبيراً ، ألا ان الأمر اخطر من ذلك ، فقد يعني هذا الفرق استخدام أو بطالة مئات الآلاف من الأشخاص ،ففي جمهورية الصين في عام 2003 ، أدى ارتفاع معدل البطالة بنسبة1%إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل بنحو13 مليون عامل من الضروري معرفة توزيع معدلات البطالة بالنسبة للجنس ، و العمر والمهن و التوزيع الجغرافي حتى يمكن تقويم مشكلة البطالة في أي بلد.

فمثلاً قد تكون معدلات البطالة بين الإناث ، (وهذا هو الحال في كثير من الأقطار النامية ومنها الأقطار العربية) أعلى من معدلاتها بين الذكور ، وذلك بسبب القيم الاجتماعية السائدة في هذه الأقطار التي تحبذ أن تقوم المرأة بتربية الأبناء و رعاية الأسرة عن خروجها إلى سوق العمل.

- **تعريف البطالة Unemployment :**

تعرف البطالة على أنها : التعطل (التوقف) الجبري لجزء من قوة العمل في مجتمع ما برغم القدرة و الرغبة في العمل الإنتاج.

- **انواع البطالة:**

يمكن التمييز بين أربعة أنواع رئيسية من البطالة وهي:

- ✓ البطالة الاحتكاكية.
- ✓ البطالة الهيكلية.
- ✓ البطالة الدورية.
- ✓ البطالة المقنعة.

البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment) :

تشمل أولئك الأشخاص العاطلين عن العمل بصورة مؤقتة أو بسبب عملية تغير الوظائف أو البحث عن فرص عمل أفضل ولهذا يطلق عليها البطالة الانتقالية (Transitional Unemployment) .
يعزى ظهور هذا النوع من البطالة إلى عدم كفاءة سوق العمل وضعف حركة انتقال العمال ، وعدم المعرفة التامة بفرص العمل المتوفرة ، وقد تنشأ البطالة الاحتكاكية كذلك عن عدم قدرة الاقتصاد على إيجاد الأعمال التي تنسجم مع مؤهلات الأشخاص العاطلين وبصورة فورية.

البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):

تنشأ البطالة الهيكلية عن عوامل اقتصادية و اجتماعية تتعلق بطبيعة اقتصاد السوق الحر و الانفتاح الاقتصادي ،فهي تعود في الغالب إلى تغير هيكلة الاقتصاد بالتحول نحو الخصخصة أو بسبب التقدم التقني و إحلال الآلة محل اليد العاملة ،وتكون هذه البطالة عادة أطول أمدا من البطالة الاحتكاكية.

البطالة الدورية (Cyclical Unemployment)

البطالة الدورية هي البطالة الناتجة عن الدورة الاقتصادية (Business cycles) وتنشأ عن تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الفعلي حول الناتج المحلي الكامن (الناتج عن الاستخدام الكامل) أي عند التوظف الكامل للقوى العاملة.
و تعزى أسباب هذه البطالة إلى فترات الانتعاش والانكماش التي يمر بها الاقتصاد فتنخفض خلال فترة الانتعاش الاقتصادي وترتفع خلال فترة الركود الاقتصادي لذلك يعتمد المدى الزمني لهذه البطالة على مدى فاعلية وسرعة السياسة الاقتصادية في إعادة الاقتصاد إلى توازن المدى الطويل ، الذي يضمن التوظف الكامل للقوى العاملة.

البطالة المقنعة(Disguised Unemployment) :

وهي الحالة التي يشارك فيها مجموعة من الأفراد في العمل بوظائف يتقاضون عليها أجرا بينما لا يضيفون إلى الإنتاج شيئا يذكر (أي أن الإنتاجية الحدية للعامل تساوي الصفر) وذلك يعني انه لو تم سحب هذه المجموعة من العمل فان الإنتاج لن يتأثر.

وتنتشر هذه البطالة في القطاع العام (الأجهزة الحكومية) التي يتم فيها التشغيل غالباً لعوامل اجتماعية و سياسية لا تهتم بالإنتاجية و الربحية ولا توجد البطالة المقنعة في القطاع الخاص لأنه باحث عن الربح بالدرجة الأولى.

- **تكاليف البطالة:**

هناك نوعان من التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة للبطالة:

التكاليف الاقتصادية : تعني البطالة من الناحية الاقتصادية ، فقدان المجتمع لذلك الإنتاج من السلع والخدمات الذي كان من الممكن تحقيقه لو كانت القوى العاملة مستغلة بصورة كاملة ومهما تدنت نسبة البطالة في اقتصاد معين ، فإنها بلا شك تعني خسارة ملايين الريالات بالنسبة للمجتمع ، وهي خسارة غير قابلة للتعويض لفوات الوقت اللازم للإنتاج وعدم إمكانية خزنه أو استعادة استخدامه.

التكاليف الاجتماعية : تنعكس تكاليف البطالة على ما يترتب على تدني الدخول أو فقدانها بالكامل من مظاهر الفقر و البؤس و ارتفاع معدلات الجريمة ، ونشوب الصراعات الطبقية وعدم الاستقرار الاجتماعي و السياسي بصفة عامة ويعد قياس التكاليف الاجتماعية أكثر صعوبة من قياس التكاليف الاقتصادية.

- **قياس البطالة:**

يمكن من خلال المسح السكاني (Population Survey) الذي تقوم به الأجهزة الإحصائية في الدول التعرف على مجموعتين من السكان هما:

- ✓ **السكان في عمر العمل: (Working-Age Population)**

وهم السكان الذين تتراوح أعمارهم بين (16 – 65)، ويستثنى من ذلك نزلاء السجون وأفراد الجيش والشرطة.

- ✓ **السكان دون عمر العمل و السكان فوق عمر العمل (المتقاعدين.)**

وتقسم الأجهزة الإحصائية السكان في عمر العمل إلى مجموعتين أيضا هما:

المجموعة الأولى : وتضم الأشخاص في قوة العمل الفاعلة (Active labor force) .

المجموعة الثانية : تضم الأشخاص خارج قوة العمل الفعالة من غير الراغبين في العمل أو غير القادرين على العمل.

تقسم قوة العمل الفاعلة إلى مجموعتين هما:

- ✓ **العاملون فعلاً**
- ✓ **و العاطلون الجادون في البحث عن العمل**

ويعتبر العامل مشمولاً في قوة العمل الفاعلة إذا كان يعمل بدوام كامل أو بدوام جزئي أما العاطل عن العمل فيعرف بالشخص القادر و الراغب في العمل والذي يبحث بجدية عن عمل ولكن لا يجد فرصة عمل.

عدد السكان وقوة العمل الفعالة و البطالة في قطر معين:

البند	مليون نسمة	
١. عدد السكان	22	
٢. ناقصا من هم دون عمر (16) سنة	10-	
٣. ناقصا من هم فوق عمر (65) سنة	6-	
٤. عدد السكان في عمر العمل	6	$[(3+2)-1]=4$
٥. ناقصا عدد غير المشاركين في القوى العاملة	1.5-	
٦. قوة العمل الفاعلة	4.5	$(5)-(4)=6$
٧. ناقصا عدد العاملين فعلاً	3.5-	
٨. عدد العاطلين عن العمل	1.0	$(7)-(6)=8$

- **مؤشرات سوق العمل (Labor Market Indicators)**

هناك ثلاثة مؤشرات هامة لسوق العمل هي:

- ✓ **معدل البطالة.**
- ✓ **معدل المشاركة في قوة العمل الفاعلة.**
- ✓ **نسبة الاستخدام إلى السكان.**

- **معدل البطالة:**

ينظر إلى معدل البطالة كمؤشر للتعرف على نسبة الأشخاص المشاركين في القوى العاملة لكنهم لا يجدون فرصا للعمل و يقاس معدل البطالة بعدد الأشخاص العاطلين من مجموع قوة العمل الفاعلة ، أي أن :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاطلين}}{\text{قوة العمل الفاعلة}} \times 100$$

ومن الأرقام الواردة في الجدول أعلاه, فان نسبه البطالة هي :

$$22\% = 100 \times \frac{1}{4.5}$$

- **نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة:**

يمثل معدل المشاركة في قوة العمل الفاعلة عدد الأشخاص الراغبين و القادرين على العمل ممن هم في عمر العمل ، سواء كانوا يعملون فعلاً أو عاطلون عن العمل و يبحثون بجدية عن العمل ، كنسبة من عدد السكان ممن في عمر العمل أي أن:

$$\text{معدل المشاركة في قوة العمل الفاعلة} = \frac{\text{قوة العمل الفاعلة}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100$$

من الجدول السابق نجد أن نسبة المشاركة في القوى العاملة هي:

$$75\% = 100 \times \frac{4.5}{6}$$

- **نسبة الاستخدام الى السكان :**

تستخدم نسبة الاستخدام إلى السكان كمؤشر لمدى توفر فرص العمل وكذلك درجة التوافق بين مهارات العمال وفرص العمل المتاحة. ويمكن التواصل إلى هذه النسبة من المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاستخدام الى السكان} = \frac{\text{عدد الاشخاص العاملين}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100$$

وتعكس هذه النسبة مدى قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة لامتصاص النمو المتزايد للسكان الذين يبلغون عمر العمل ويبحثون على فرص عمل جديدة.

واحدة ومن أهم أسباب ارتفاع نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة وبالتالي ارتفاع نسبة الاستخدام إلى الساكن هي زيادة عدد الإناث في قوة العمل الفاعلة ، وذلك بسبب زيادة نسبة تعليم المرأة و التوسع في خلق فرص العمل المناسبة لها وخاصة في مجالات التعليم و الصحة وغيرها . هذا بالإضافة إلى التقدم التقني ، لاسيما في مجال الاتصالات و المواصلات الذي وفر فرص عمل جديدة وشجع المرأة على المشاركة في قوة العمل الفاعلة في كثير من الدول.

- **الدورات الاقتصادية (Business Cycles):**

تهتم الدورات الاقتصادية بتفسير التقلبات التي تتميز بها اقتصاديات السوق .ويعتبر التغير في الاستثمار من أهم أسباب حدوث الدورات الاقتصادية الملازمة لاقتصاد السوق حيث يؤثر الاستثمار في النمو الاقتصادي عن طريق تأثير على الطلب الكلي في المدى القصير ، كما يؤثر في المدى البعيد على قدرة الاقتصاد القومي على إنتاج السلع ، وذلك بتغيير كمية ونوعية السلع الرأسمالية أو الطاقات الإنتاجية للاقتصاد.

هناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تفسر أسباب حدوث التقلبات الاقتصادية وهي:

1- التغير في الناتج المحلي الإجمالي .
2- التغير في معدلات البطالة ، أو الاستخدام .
3- التغير في المستوى العام للأسعار .

وهناك ثلاثة مؤشرات فرعية للتغيرات التي تحدث في مكونات المؤشر الأساسي للدورات الاقتصادية و المتمثل في التغير في الناتج المحلي الإجمالي تستخدم أيضا في تحديد أسباب التقلبات الاقتصادية وهي:

اولاً : التغير في الإنتاج القطاعي : الصناعي ، و الزراعي ، والخدمي ، والتجارة الخارجية.
ثانيا : التغير في مستوى الإنفاق الاستهلاكي الكلي.
ثالثا : التغير في مستوى الإنفاق الاستثماري الكلي.

- **مراحل الدورات الاقتصادية :**

يمكن تشخيص أربع مراحل للدورات الاقتصادية وهي:

- ✓ مرحلة الركود ، أو الانكماش(Recession)
- ✓ مرحلة الكساد (Depression)
- ✓ مرحلة الانتعاش(Recovery)
- ✓ مرحلة الرفاهية(Prosperity)

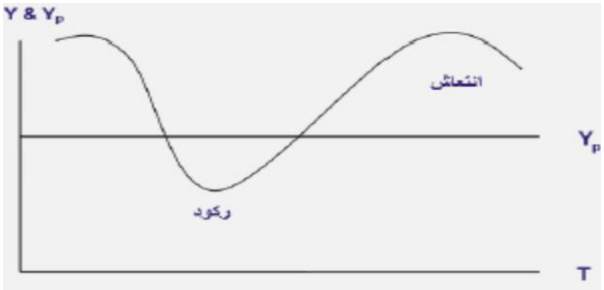

شكل يوضح مراحل الدورة الاقتصادية حيث يتقلب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y عبر الزمن T حول الناتج الممكن عند الاستخدام الكامل Yp .

مرحلة الركود ، أو الانكماش(Recession):

تتميز مرحلة الركود أو الانكماش بانخفاض في الناتج المحلي أو مستوى الدخول ، وزيادة معدل البطالة ، وانخفاض المستوى العام للأسعار ويعتبر الركود الاقتصادي حالة عامة تسود معظم النشاطات الاقتصادية ولا تقتصر على قطاع اقتصادي معين لذلك ، فان التغيرات الموسمية في الطلب الكلي التي تحدث عادة في بعض القطاعات لا تعتبر مؤشرات للدلالة على دخول الاقتصاد القومي مرحلة الركود.

مرحلة الكساد (Depression) :

يدخل الاقتصاد مرحلة الكساد التي تتميز بانخفاض النشاط الاقتصادي إلى أدنى مستوياته ويطلق عليه "قاع الركودBottom of Recession ، في غياب أي تدخل من جانب الحكومة لإيقاف الركود الاقتصادي.
و الجدير بالملاحظة ، انه منذ حدوث الكساد العالمي خلال الفترة 1929 – 1933 ، لم يشهد الاقتصاد العالمي حالة كساد بالمستوى الذي حدث في تلك الفترة ، وذلك بفضل السياسات الاقتصادية التي تمارسها جميع الحكومات المتقدمة و النامية على حد سواء لمعالجة حالات الركود قبل استفحالها و انزلاق الاقتصاد القومي إلى هوة الكساد.

مرحلة الانتعاش(Recovery) :

يتميز الاقتصاد في مرحلة الانتعاش بارتفاع مستويات الدخل أو الناتج ، والاستخدام ، وبالتالي زيادة معدلات الاستثمار و الاستهلاك وارتفاع مستوى الأسعار.

مرحلة الرفاهية (Prosperity) :

تتميز مرحلة الرفاهية بارتفاع مستوى الناتج المحلي إلى أعلى مستوى له بعد فترة الانتعاش المستمر ، وانخفاض مستوى البطالة إلى أدنى مستوى ، مع ارتفاع مستوى الأسعار.